



اليزمي يتباحث بنيويورك مع ممثلي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

سلط رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي بنيويورك، خلال مباحثات أجراها مع ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، يومي الخميس والجمعة الماضيين بمقر الأمم المتحدة، الضوء على الأنشطة التي يقوم بها المجلس حاليا ، ومن بينها متابعة محاكمة المتابعين في أحداث اكديم ازيك ، والانجازات التي حققتها لجان المجلس الجهوية بالأقاليم الجنوبية . وقال اليزمي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء « لقد كانت مناسبة لاستعراض حصيلة أنشطة 14 شهرا « من عمل اللجان الجهوية الثلاثة لحقوق الإنسان التي توجد على التوالي بجهات طانطان كلميم والعيون السمارة والداخلة أوسرد. وأضاف أن الامر يتعلق ب« لقاءات منتظمة منذ إحداث هذه اللجان» خلال دجنبر 2011 ، مشيرا الى أن لقاء مماثلا تم عقده خلال نفس الفترة من السنة الماضية مع الهيئات الدولية والبعثات الدبلوماسية. وكان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد عقد لقاءات بالخصوص مع سفراء الدول الأعضاء بمجلس الامن التابع للأمم المتحدة، والعديد من المسؤولين رفيعي المستوى بالأمانة العامة لهيئة الامم المتحدة ، وكذا مع ممثلي منظمة «هيومان رايتس وتش» ومنظمة العفو الدولية والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان.



الصبار يستعين بالوسط التعليمي لتكريس ثقافة حقوق الإنسان

■ محمد باهي ■

1007/6

كانت غير مهيكلة، وأن المجلس برأيه يعقد الأمل على انخراط السلطات العمومية المعنية والمجتمع المدني، سواء بشكل مستقل أو في إطار شراكات، وهو ما يسعى المجلس إلى ترسيخه على المستوى الجهوي، عبر آلية اللجان الجهوية، مستفيدين من القرب من المواطنين عامة والفئات المستهدفة بصفة خاصة، لاسيما الوسط التعليمي بأطره وإداريته وتلامذته. وأضاف أن المجلس يسعى، من خلال تنظيمه لهذه القافلة، إلى تطوير المبادرات الحالية في مجالات التربية على حقوق الإنسان والتحسيس بأهميتها، بما يضمن لها حدا أدنى من النجاعة والقدرة على التأثير على المديين المتوسط والبعيد، وما يتطلبه ذلك من عمل على تنسيق كل الجهود في إطار تخطيط محكم وعقلاني وتشاركي، حتى نتمكن -يقول الصبار- من تطوير المبادرات الحالية في مجالات التربية والتحسيس، بما يضمن لها حدا أدنى من النجاعة والقدرة على التأثير، وما يحتاجه ذلك من عمل متواتر على ترصيد وتنسيق كل الجهود. ولخص الأهداف الأساسية للقافلة، في تفعيل أدوار ومهام أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، وترصيد تجاربها الرائدة والناجحة في الوسط التعليمي مع التلاميذ وبمشاركتهم ولفائدتهم، وتعزيز التواصل بين المجلس ولجانه الجهوية من جهة مع فئات التلاميذ، نساء ورجال الغد، ومع مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال التربية من جهة أخرى، من أجل ترسيخ السلوك المدني وتقوية التواصل بين الأندية المعنية، والتشجيع على إحداث أندية أخرى في المؤسسات غير الموجودة فيها، والاستفادة من التجارب الناجحة وتطويرها.

أعطى محمد الصبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان نهاية الأسبوع الأخير بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بني ملال، انطلاقة القافلة الجهوية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، التي تنظم فعاليتها للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، واعتبرها مبادرة تدرج في إطار برنامج عمل المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشر قيمها، وكذا برنامج اللجنة الجهوية الخاص بنشر هذه الثقافة بين صفوف المتدخلين والمتدخلات في الشأن التربوي وفق مقاربة تشاركية وتشاورية.

وأوضح الصبار أن مشروع القافلة يستهدف بشكل أساسي الوسط التعليمي من أجل إشاعة الثقافة المرتبطة بحقوق الإنسان، وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإعلام والتحسيس، عبر منظومة التربية والتكوين، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين والنيابات التعليمية بالمدن التي

ستعبرها القافلة وتحط الرحال بها، مضيفا أن المحطة فرصة لتأسيس وترسيخ الانخراط المدني والواعي باندرج عملية النهوض بثقافة حقوق الإنسان في زمن ثقافي بعيد المدى، وأن نجاحه رهين بوجود إرادة مشتركة في جعل النهوض بثقافة حقوق الإنسان آلية قوية لحماية تلك الحقوق من قبل الدولة بسائر مكوناتها، وفعلا بيداغوجيا ينمي قدرات الأفراد والجماعات تجاه حقوقهم الإنسانية ومسؤولياتهم تجاه حقوق الآخرين. وأشار إلى كون هذا الصرح لا ينطلق من فراغ بل هناك تراكمات في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، وإن



بني ملال



الصبار يدعو إلى انخراط السلطات العمومية المعنية والمجتمع المدني

قافلة للتربية على حقوق الإنسان في الوسط التعليمي بجهة بني ملال- خريبكة

تجاه حقوق الآخرين، داعيا إلى انخراط السلطات العمومية المعنية والمجتمع المدني، سواء بشكل مستقل أو في إطار شراكات. وكشفت مصادر من اللجنة الجهوية بني ملال خريبكة للمجلس الحقوقي أن القافلة تروم إجراء دور واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان وإشاعة الثقافة المرتبطة بها، وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإعلام والتحسيس.

وتشمل القافلة ست محطات بكل من بني ملال، وأزيلال، وخريبكة، والفقيه بن صالح، وخنيفرة، وميدلت، وهي الجهة التي تدخل تحت نفوذ اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة.

الجهوية الخاص بنشر هذه الثقافة بين صفوف المتدخلين والمتدخلات في الشأن التربوي، وفق مقاربة تشاركية وتساورية، من أجل إشاعة الثقافة المرتبطة بحقوق الإنسان، وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإعلام والتحسيس.

وأضاف أن "القافلة مناسبة لتأسيس وترسيخ الانخراط المبدئي والواعي، باندرج عملية النهوض بثقافة حقوق الإنسان في زمن ثقافي بعيد المدى، يحتاج إلى وجود إرادة مشتركة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، والية قوية لحماية تلك الحقوق من قبل الدولة بسائر مكوناتها، وفعلا بيداغوجيا، ينمي قدرات الأفراد والجماعات تجاه حقوقهم الإنسانية ومسؤولياتهم

842213
بني ملال: محمد رفيق

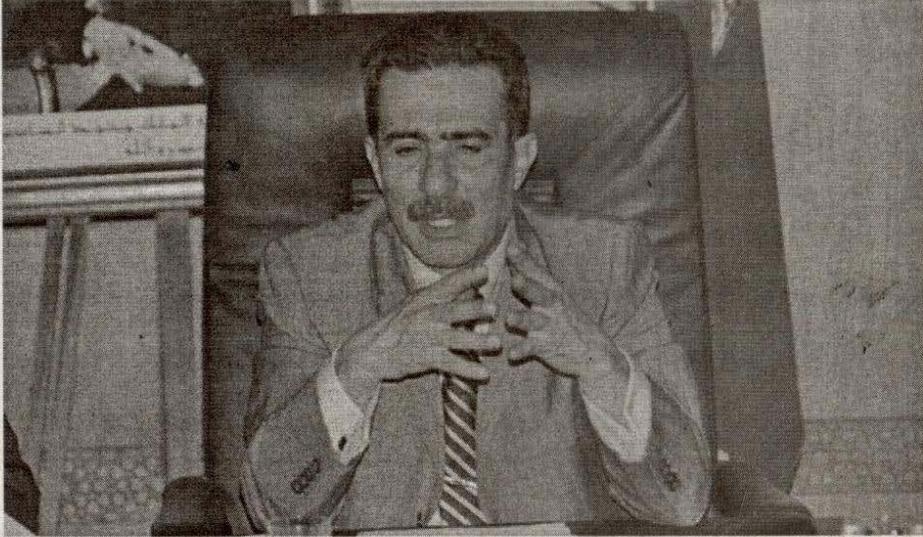
افتتح محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة الماضي، ببني ملال، قافلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالوسط التعليمي، التي تستمر من 8 مارس إلى 13 أبريل 2013، تحت شعار "جميعا من أجل أجيال كاملة المواطنة والحقوق".

وأشار الصبار، في كلمة بالمناسبة، إلى أهمية انطلاق القافلة الجهوية التربوية على المواطنة وحقوق الإنسان، باعتبارها مبادرة تندرج في إطار برنامج عمل المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشر قيمها، وكذا برنامج اللجنة



الصبار ينتقد بشدة حكومة بنكيران بسبب غياب قوانين الحماية الأمنية في مخططاتها التشريعي

614533



والعسكرية لم تكن تخضع للرقابة السياسية، أي للسياسات العمومية الحكومية، وكذا للرقابة الشعبية، أي مسالة البرلمان. ومن جهة أخرى، كشف عبد الحفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أنه في الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2012 تم اتخاذ إجراءات فعلية في مؤسسته من أجل تفعيل مبدأ المحاسبة المقترنة بتحمل المسؤولية، حيث تم اتخاذ أكثر من 300 إجراء تديبي، منها 57 حالة عزل من الوظيفة العمومية وإحالة 11 مسؤولا بالمؤسسات السجنية على القضاء بينهم كمدراء، وذلك خلافا لما يروج من أن أحوال السجون ساءت بالمغرب بعد إحداث المندوبية العامة، مشددا على أن حفظ الأمن بالسجون لا يعني الاعتداء على حقوق الإنسان، وأن أي خرق من قبل مسؤول ما، سيعرضه لتطبيق القانون في حقه.

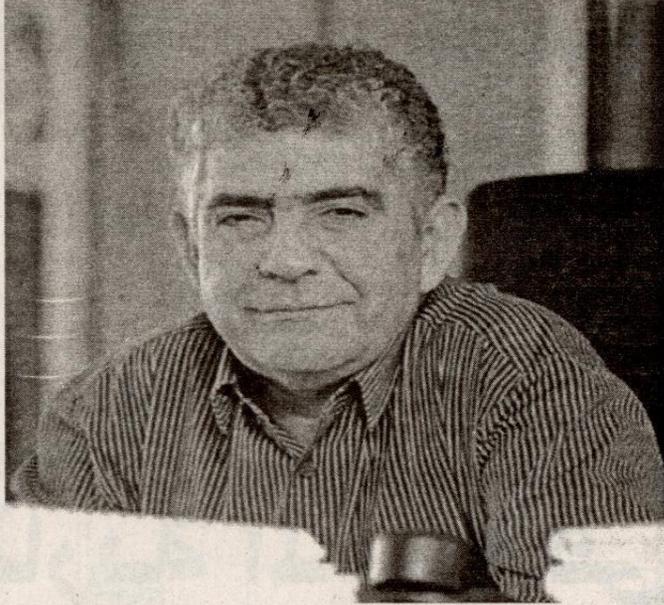
الذي أحالته أخيرا على البرلمان، موضوع الحماية الأمنية، خاصة ما يتعلق بمقتضيات تهم تنزيل الفصل 54 من الدستور. وقال الصبار بهذا الخصوص إن المغرب يؤسس لدولة جديدة ونظام سياسي جديد يقوم على انقراض الفترة السابقة، وبالتالي يجب تفعيل الدستور في الوقت المحدد. وتحدث الصبار عن بعض الحقائق التي ارتبطت بعمل هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي أدت إلى تحقيق نجاحها كنموذج يحتذى به، حيث لم يسمح لأعضاء الهيئة أثناء جلسات الاستماع للضحايا بالكشف عن أسماء الذين شاركوا في ماضي الانتهاكات الجسيمة، ولا بتحديد المسؤوليات الفردية بل إثارة المسؤوليات الجماعية، والمؤسساتية في صناعة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبالتالي تم الحديث عن أن عددا من الأجهزة الأمنية

انتقد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشدة حكومة عبد الإله بنكيران، لتخلفها عن وضع مشاريع قوانين في مخططاتها التشريعي، تهم الحماية الأمنية، انسجاما مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي دعت إلى سن قوانين تؤدي إلى عدم تكرار ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان، وفق المواثيق والمعاهدات الدولية، ذات الصلة، وتطبيقا لتوقيع المغرب على اتفاقيات دولية في مجال حماية السلامة الجسدية للمواطنين، ومناهضة التعذيب بكل أشكاله.

واستغرب الصبار، الذي كان يتحدث في ندوة فكرية، حول "الحماية الأمنية ودولة القانون في المغرب... من الدسترة إلى التفعيل"، بكلية الحقوق أكادال الرباط، أخيرا، إغفال حكومة بنكيران في المخطط التشريعي



اليزمي يستعرض حصيلة عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال مباحثات مع ممثلي الدول الاعضاء بالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية



المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد عقد لقاءات بالخصوص مع سفراء الدول الاعضاء بمجلس الامن التابع للأمم المتحدة والعديد من المسؤولين رفيعي المستوى بالأمانة العامة لهيئة الامم المتحدة وكذا مع ممثلي منظمة "هيومان رايتس وتش" ومنظمة العفو الدولية والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان. وأضاف أنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن هذه الهيئات تشتغل بطريقة مهنية كما انها تتقيد في اداء مهامها بتطبيق المعايير الدولية المعمول بها في مجال حقوق الإنسان وأشار الى أن هذه اللجان وخاصة اللجنة الجهوية بالعيون قامت منذ احداثها في دجنبر 2011 باستقبال 21 وفدا اجنبيا همت بالأساس الاليات الدولية لحقوق الإنسان منها اثنين من المقررين الخاصين وممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة بالمغرب ومنظمات غير حكومية والمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة. وأوضح السيد اليزمي أن هذه اللجان تعترم أيضا القيام بعدة انجازات منها تسريع مسلسل اختتام القرارات التحكيمية لهيئة الانصاف والمصالحة وخاصة ما يتعلق بالعنصر المرتبط بالاندماج الاجتماعي. وقد قامت اللجان الثلاثة التي تتوفر على قواعد بيانات دائمة حول شكاوى المواطنين بتنظيم أزيد من 10 دورات

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي بنيويورك الارادة السياسية على أعلى مستوى من أجل ترسيخ مسلسل ديموقراطي ومؤسستي لثقافة حقوق الإنسان بالمغرب واستعرض حصيلة المبادرات العديدة التي قام بها المجلس مشددا بالخصوص على الاستقلالية التامة للمجلس. وسلط اليزمي خلال مباحثات اجراها مع ممثلي الدول الاعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية يومي الخميس والجمعة الماضيين بمقر الأمم المتحدة الضوء على الأنشطة التي يقوم بها المجلس حاليا ومن بينها متابعة محاكمة المتابعين في أحداث اكديم ازيك والانجازات التي حققتها لجان المجلس الجهوية بالأقاليم الجنوبية. وقال السيد اليزمي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء لقد كانت مناسبة لاستعراض حصيلة أنشطة 14 شهرا من عمل اللجان الجهوية الثلاثة لحقوق الإنسان التي توجد على التوالي بجهات طانطان كلميم والعيون السمارة والداخلة أوسرد. وأضاف أن الأمر يتعلق ب لقاءات منتظمة منذ احداث هذه اللجان خلال دجنبر 2011 مشيرا الى أن لقاء مماثلا تم عقده خلال نفس الفترة من السنة الماضية مع الهيئات الدولية والبعثات الدبلوماسية. وكان رئيس

الإنسان استقصى حول ظروف اعتقال السجناء من خلال القيام بعدة زيارات. وشكلت هذه اللقاءات بالنسبة للسيد اليزمي الذي سيقوم اليوم السبت بزيارة لواشنطن مناسبة لإطلاع محاوريه على التقارير الموضوعاتية الاخيرة ذات الصلة ببعض الاصلاحات التشريعية التي تضمنها الدستور الجديد. وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد رفع إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس تقارير موضوعاتية تتعلق بإصلاحات في مجال القضاء من بينها إصلاح المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء وإصلاح اختصاصات المحكمة العسكرية.

تكوينية مرتبطة بثقافة حقوق الإنسان. يذكر أن هذه اللجان هي جزء من 13 هيئة تم احداثها عبر مختلف جهات المملكة. من جهة أخرى أكد السيد اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قام بشراكة مع عدة شركاء بافتتاح مركز للدراسات الصحراوية وماستر للدراسات الصحراوية نظم أيضا ندوة دولية من أجل احداث متحف بالصحراء. وبخصوص محاكمة المتابعين في أحداث اكديم ازيك حرص اليزمي على اطلاق محاوريه بأن المجلس الذي يظل في تواصل مع عائلات المتهمين قد تدخل من أجل الافراج المشروط عن متهمين اثنين مضيفا أن المجلس الوطني لحقوق



آسا

١٤٥٣٣هـ

لقاء تواصلي حول الأندية التربوية ودورها في النهوض بثقافة حقوق الإنسان

احتضنت النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بمدينة آسا لقاء تواصليا مع منسقي الأندية التربوية بالمؤسسات الثانوية التأهيلية التابعة للنيابة خصص لتدارس سبل تفعيل دور هذه الأندية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء تنفيذا لبرنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم برسم سنة 2013 بهدف تعبئة جميع الشركاء والفاعلين المهتمين بتنمية الفعل التربوي الهادف إلى إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها.

وقال عضو اللجنة عبد الهادي دريدر في كلمة بالمناسبة إن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان اختارت الاشتغال مع الأندية التربوية لأن عملها مبني على التطوع والمبادرة من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان موضحا أن الغاية من هذا اللقاء هو مد جسور التواصل ما بين اللجنة الجهوية والأندية التربوية من أجل رصد الإكراهات وبلورة استراتيجية لآفاق العمل المشترك للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

من جانبه أكد النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية حمادي اطوييف أهمية الاشتغال في مجال حقوق الإنسان داخل المؤسسات التربوية من خلال تأطير الأندية التربوية وتأهيلها للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

ودعا بهذه المناسبة إلى استثمار المكاسب التي تحققت في مجال حرية الرأي والنقد بشكل إيجابي والعمل على تكريس ثقافة حقوق الإنسان عبر الربط بين الحق والواجب. وتم خلال هذا اللقاء الذي نظم تحت شعار "تفعيل دور الأندية التربوية دعامة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان" تقديم عرض حول تطور حقوق الإنسان بالمغرب واختصاصات ومهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

التقارير الموضوعاتية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أحد تجليات «الفكر الحقوقي النير» بالمغرب

934576

أكد العضو السابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الأستاذ مصطفى الريسوني أن التقارير الموضوعاتية التي رفعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لجلالة الملك محمد السادس مؤخرا تشكل أحد تجليات الفكر الحقوقي النير بالمغرب. وقال الريسوني في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء إن المقترحات التي تضمنتها هذه التقارير تعبر عن «الفكر الحقوقي النير بالمغرب، والذي يسعى إلى تطوير وتحديث المنظومة القانونية بجمع وجوها وتفعيل ما جاء به دستور 2011 في هذا المجال».



وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان رفع إلى جلالة الملك أربعة تقارير موضوعاتية تتعلق على الخصوص بإصلاح المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للسلطة القضائية وإصلاح المحكمة العسكرية. وذلك طبقا للفصل 24 من الظهير الشريف المحدث للمجلس. وأضاف العضو السابق بهيئة الإنصاف والصالحة «أشد على عضد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالنظر للمقترحات الوجيهة التي تضمنتها هذه التقارير».

وقد أكد الريسوني أن نزع اختصاص متابعة المدنيين عن المحكمة العسكرية إلى جانب جعلها مخصصة في متابعة العسكريين فقط في ما يتعلق بقواعد الانضباط العسكري. يعتبر بمثابة «تنفيذ حقيقي للمقتضيات الدستورية وخاصة منها الفصل 127 وكذا النصوص الأخرى المرتبطة بالمحاكمة العادلة والمساواة أمام القانون».

وأعرب الريسوني عن اعتزازه بتبنيه جلالة الملك بمقاربة وفحوى هذه التقارير. بالنظر إلى أن البلاغ الصادر عن الديوان الملكي بهذا الخصوص «ينوه بعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ويحث أعضائه على القيام بمبادرات أخرى من شأنها أن تجعل المغرب في مصاف الدول المتقدمة». وكان بلاغ للديوان الملكي ذكر أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس «ينوه بروح هذه المقاربة ويفحى هذه التقارير التي تشكل إلى جانب المساهمات السابقة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إسهما جديا في الحوار الديمقراطي وتوطيد دولة القانون وحماية حقوق الإنسان واستقلال القضاء. وهي قيم أساسية أرساها جلالة الملك حفظه الله منذ اعتلائه العرش».

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان رفع إلى جلالة الملك أربعة تقارير موضوعاتية تتعلق على الخصوص بإصلاح المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للسلطة القضائية وإصلاح المحكمة العسكرية. وذلك طبقا للفصل 24 من الظهير الشريف المحدث للمجلس. وأضاف العضو السابق بهيئة الإنصاف والصالحة «أشد على عضد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالنظر للمقترحات الوجيهة التي تضمنتها هذه التقارير».

لكن التطور الحاصل في بنية الهجرة المغربية يعث على الأمل نظرا لارتفاع معدل المستوى الثقافي والكفاءات لدى المغاربة المقيمين بالخارج على العموم ولدى الشباب والعنصر النسوي على الخصوص حيث يبدو أن هناك اهتماما متزايدا بالتكوين التربوي والتعليمي والمهني من لدن هذه الفئات. ونتيجة لذلك، هناك اليوم حضور مهني متميز للشباب المغاربة المهاجرين في مجالات الشغل المرتبطة بالثقافة والإعلام والفنون ومراكز القرار، ويلاحظ هذا التوجه أكثر فاكتر في البلدان الغربية بصفة عامة وفي بلدان المجموعة الأوربية بصفة خاصة. من جانب آخر، هناك مجهودات بذلت من أجل إنجاح عملية تطبيق مدونة الأسرة، إلا أن التدابير المتخذة لم تعر بما فيه الكفاية الاهتمام اللائق بأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، حيث إن هناك بطئا في مساطر وإجراءات الزواج والطلاق المتعلقة بهم مع أن مدونة الأسرة قد أوردت فقرات خصصت أفراد الجالية المغربية بخصوصيات نظرا لكونهم ليسوا على قرب من الإدارات المغربية المدبرة لشؤونهم الزوجية وأحوالهم الشخصية، لكنهم لم تتح لهم الفرص الكافية ببلدان إقامتهم للخارج للاطلاع على مختلف جوانب ونضامين مدونة الأسرة منذ صدورها. إذ لم تخصص لهم حملات تحسيسية وتوعوية بما فيه الكفاية مثل تلك التي شهدوا إخوانهم المواطنين في العديد من جهات المملكة. ولم

كما إن القاعدة الاجتماعية للهجرة الغربية نحو الخارج أخذت في الامتداد حيث تهم اليوم كافة الطبقات الاجتماعية وسكانات مختلف المناطق المغربية وتماشى عمومية الهجرة هذه مع عولمة خاصة بالوجهات التي تنطلق نحوها المغاربة عبر مختلف بلدان العالم في خضم هذه الهجرة المعقدة والمؤلمة بروز أجيال ولدت وترعرعت خارج المغرب، مما يبرز التقدم الكبير الحاصل على مستوى عملية الاستقرار في بلدان المهجر. فقد أصبح للعابرة يشكلون اليوم إحدى أولى الجاليات المهاجرة بفرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وإسبانيا. وفي هذين البلدين الأخيرين أصبح المغاربة يتصدرون الجاليات الأجنبية المستقرة فيها باستمرار. بعدما كانت الهجرة المغربية في بادئ الأمر وإلى حدود منتصف السبعينيات تشكلت في الأغلبية الساحقة من رجال شباب فرادى وعزاب، أصبحت التقارير الإحصائية المعتمدة من طرف بلادنا تورد أرقاما تبرز التنوع الذي حصل على مستوى البنية العمرية والجنسية بحيث أن المهاجرين المغاربة الذين كانوا لحظة هجرتهم عرابا قد أصبحوا اليوم موزوجين. وفي الوقت الذي ذهب فيه آخرون إلى الخارج فرادى أصبحوا يعيشون اليوم في بيت الزوجية مع أولادهم وهذا التغيير ناجم عن نظام التجمع العائلي وعن الزيجات المختلطة ببلدان الإقامة. كل الأرقام والإحصائيات الرسمية توحي بأن للنساء المهاجرات دورا فاعلا في تنوع البنية



قافلة للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان ببني ملال وخريبكة

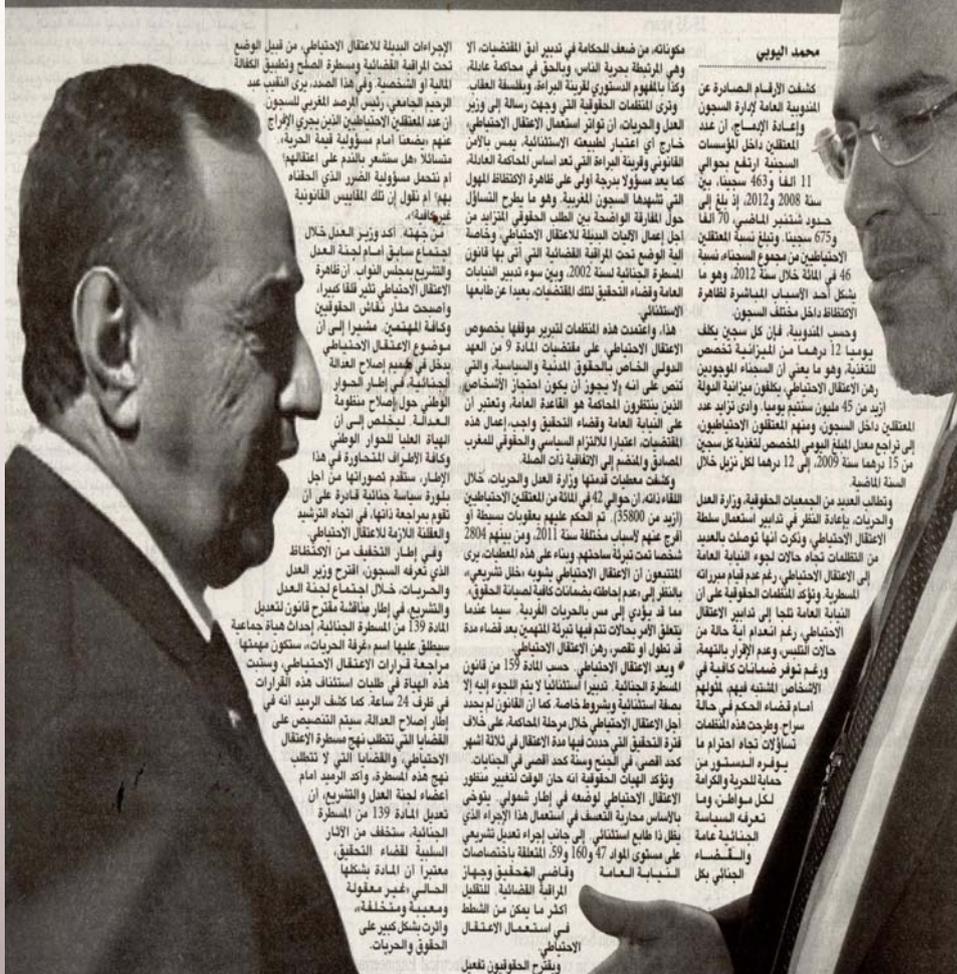
■ بناء على الظهير الشريف رقم 1-11-19-19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي ينص على أن المجلس يمارس اختصاصاته في كل القضايا العامة والخاصة، المتصلة بحماية واحترام حقوق الإنسان والنهوض بها حسب بلاغ توصلت «رسالة الأمة» بنسخة منه. نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة قافلة للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالوسط التعليمي في الفترة الممتدة من 08 مارس إلى 13 أبريل 2013، تحت شعار: «جميعا من أجل أجيال كاملة المواطنة والحقوق» وذلك إجراء لدور واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان وإشاعة الثقافة المرتبطة بها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإعلام والتحسيس، تفعيلًا للأرضية المواطنة وفلسفة اشتغال المؤسسة المبنية على إستراتيجية القرب والمشاركة، و تنفيذًا لتوصيات اللقاءات التواصلية التي عقدتها اللجنة الجهوية مع أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان للمؤسسات التعليمية بأقاليم الجهة. وتهدف هذه القافلة إلى تفعيل أدوار أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وترصيد تجاربها من أجل ثقافة حقوق الإنسان في الوسط التعليمي، كما تسعى إلى تعزيز التواصل بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفئات التلميذات والتلاميذ ومختلف الفعاليات المؤسساتية و الجمعوية المتدخلة في مجالات حقوق الإنسان، ومأسسة علاقات الشراكة والتعاون مع الفاعلين المؤسساتيين بالجهة، وتشجيع الأندية التربوية الحقوقية على المشاركة والإبداع في المجال الحقوقي، وتقوية التواصل والتشبيك بين أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان محليا و جهويا. ويتضمن برنامج القافلة: -اليوم الافتتاحي للقافلة: 08 مارس 2013 ابتداء من الساعة الثالثة زوالا بالمقر الجديد للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تادلة أزيلال حيث سيتم خلاله توقيع اتفاقية الشراكة بين اللجنة الجهوية والأكاديمية. -محطات القافلة: -بني ملال: 09 مارس 2013 بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين سابقا. - أزيلال: 16 مارس 2013 بالمركز الإقليمي للملتقيات والتكوينات بمدينة أزيلال. -خريبكة: 23 مارس 2013 بالمركب التربوي. -الفيقية بنصالح: 30 مارس 2013 بالمركب الاجتماعي المتعدد الاختصاصات. -خنيفرة: 06 أبريل 2013 بمقر غرفة التجارة والصناعة. -ميدلت: 13 أبريل 2013 بالمركب الثقافي.

عبد السلام بورقية

35 ألف معتقل احتياطي يكلفون الدولة 45 مليون سنتيم يوميا

ليس من قبيل الصدفة أن يدعو وزير العدل إلى إحداث هيئة "غرفة الحريات" لمراجعة قرارات الاعتقال الاحتياطي؛ فالموضوع شائك من عدة نواحي، ذلك أن الرقم الرسمي الذي أدلت به المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بخصوص الموضوع صادم جدا، لأن 35 ألف معتقل احتياطي داخل السجون المغربية ليس بالأمر العيّن، لأنه، من جهة، يكلف الدولة أزيد من 45 مليون سنتيم يوميا، ومن جهة أخرى يثير حفيظة النشطاء الحقوقيين، الذين يطالبون بإعادة النظر في تدابير استعمال سلطة الاعتقال الاحتياطي ويصرّون على أن النيابة العامة تلجأ إلى هذه التدابير رغم انعدام أية حالة من حالات التلبس، وعدم الإقرار بالتهمة، ورغم توفر ضمانات كافية في الأشخاص المشتبه فيهم، لمثولهم أمام قضاء الحكم في حالة سراح. كما يطرح هؤلاء النشطاء تساؤلات حول مدى احترام ما يضمنه القانون من تحصين للحرية وضمن لكرامة المواطن، وحول حالة القضاء الجنائي بكل مكوناته، الذي يتسم بضعف في الحكامة وفي تدبير أدق المقترضات المرتبطة بحرية الناس، وبالحق في المحاكمة العادلة، وكذا بمفهوم قرينة البراءة وبفلسفة العقاب.

الرميد يقترح إحداث هيئة «غرفة الحريات» لمراجعة قرارات الاعتقال الاحتياطي



محمد اليوبي

كشفت الإرقام الصادرة عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن عدد المعتقلين داخل المؤسسات السجنية ارتفع بحوالي 11 ألفا و 463 سجينا، بين سنة 2008 و 2012، إذ بلغ إلى حدود شتوبر الماضي 70 ألفا و 675 سجينا، وتبلغ نسبة المعتقلين الاحتياطيين من مجموع المسجونين نسبة 46 في المائة خلال سنة 2012، وهو ما يشكل أحد الأسباب المباشرة لتفاقم الازدحام داخل مختلف السجون.

وحسب المندوبية فإن كل سجين يكلف يوميا 12 درهما من الميزانية تخصص للتغذية، وهو ما يعني أن المسجونين المحتجزين الاحتياطي، يكلفون ميزانية الدولة أزيد من 45 مليون سنتيم يوميا، وإذ يزداد عدد المعتقلين داخل السجون ومنهم المعتقلون الاحتياطيون، إلى تراجع معدل المبلغ اليومي المخصص لتغذية كل سجين من 15 درهما سنة 2009، إلى 12 درهما لكل تزيل خلال السنة الماضية.

وتطالب العديد من الجمعيات الحقوقية ووزارة العدل والحريات بإعادة النظر في تدابير استعمال سلطة الاعتقال الاحتياطي، وتكررت أنها توصلت بالعديد من التظلمات تجاه حالات لوجوه النيابة العامة إلى الاعتقال الاحتياطي، رغم عدم قيام مبرراته المبررة. وتؤكد المنظمات الحقوقية على أن النيابة العامة تلجأ إلى تدابير الاعتقال الاحتياطي، رغم انعدام أية حالة من حالات التلبس، وعدم الإقرار بالتهمة، ورغم توفر ضمانات كافية في الأشخاص المشتبه فيهم، لمثولهم أمام قضاء الحكم في حالة سراح. وطرح هذه التظلمات تساؤلات تجاه احترام ما يولمده الدستور من حماية للحرية والكرامة لكل مواطن وما تعرفه السياسة الجنائية عامة والشخصاء الجنائي بكل

مكوناته، من ضعف للحكامة في تدبير أدق المقترضات، إلا وهي الرتيبة بحرية الناس، وبالحق في محاكمة عادلة وكذا بالمفهوم الدستوري لقرينة البراءة وبفلسفة العقاب. وترى المنظمات الحقوقية التي وجهت رسالة إلى وزير العدل والحريات أن تواتر استعمال الاعتقال الاحتياطي خارج أي اعتبار لطبيعته الاستثنائية، يعس بالآمن القانوني وقرينة البراءة التي تعد أساس للحكامة العادلة كما يعد مسؤولا بدرجة أولى على تفاقم الازدحام الهول الذي تشهده السجون المغربية، وهو ما يطرح التساؤل حول المقاربة الواضحة من الطب الحقوقي المتزايد من أجل إعمال الآليات البديلة للاعتقال الاحتياطي، وخاصة آلية الوضع تحت المراقبة القضائية التي أتى بها قانون المسطرة الجنائية لسنة 2002، وبين سوء تدبير البيانات العامة وإفشاء التحقيق لتلك المقترضات بعيدا عن طلبها الاستثنائي.

هذا واعتمدت هذه التظلمات لتدبير موفيقا بخصوص الاعتقال الاحتياطي، على مقتضيات المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أنه لا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، وتعتبر أن على النيابة العامة وإفشاء التحقيق واجب إعمال هذه المقترضات اعتبارا للالتزام السياسي والحقوقى للمغرب المصالح والغرض من الاتفاقية ذات الصلة. وكلفت مطبعتا لديمقراطية وزارة العدل والحريات، خلال اللقاء ذاته، أن حوالي 42 في المائة من المعتقلين الاحتياطيين (أزيد من 35000)، تم الحكم عليهم بعقوبات بسيطة أو أفرج عنهم لأسباب مختلفة سنة 2011، ومن بينهم 2804 شخصا تمت تبرئة ساحتهم وبناء على هذه المقترضات يرى المنتصرون أن الاعتقال الاحتياطي يتوهم، مثل تشريعي، بالنظر إلى عدم إباحته بضمانات كافية لصيانة الحقوق، مما قد يؤدي إلى مس الحريات الفردية سيما عندما يتعلق الأمر بحالات تتم فيها تبرئة المتهمين بعد قضاء مدة قد تطول أو تقصر، وهو الاعتقال الاحتياطي.

وبعد الاعتقال الاحتياطي، حسب المادة 159 من قانون المسطرة الجنائية، تعتبر استثنائية لا يتم اللجوء إليه إلا بصفة استثنائية وبشروط خاصة كما أن القانون لم يحدد أجل الاعتقال الاحتياطي خلال مرحلة المحاكمة، على خلاف فترة التحقيق التي حددت فيها مدة الاعتقال في ثلاثة أشهر كحد أقصى، في الصبح وسنة كحد أقصى في الجنائيات. وتؤكد الجهات الحقوقية أنه حان الوقت لتغيير منظور الاعتقال الاحتياطي لوضعه في إطار تشريعي ينجو بالأساس من حيازة التعسف في استعمال هذا الإجراء الذي يظل ذا طابع استثنائي، إلى جانب إجراء تعديل تشريعي على مستوى المواد 47 و 160 و 59 للملحة باختصاصات النيابة العامة وإفشاء التحقيق وجهاز المراقبة القضائية للتقليل من استعمال الاعتقال الاحتياطي.

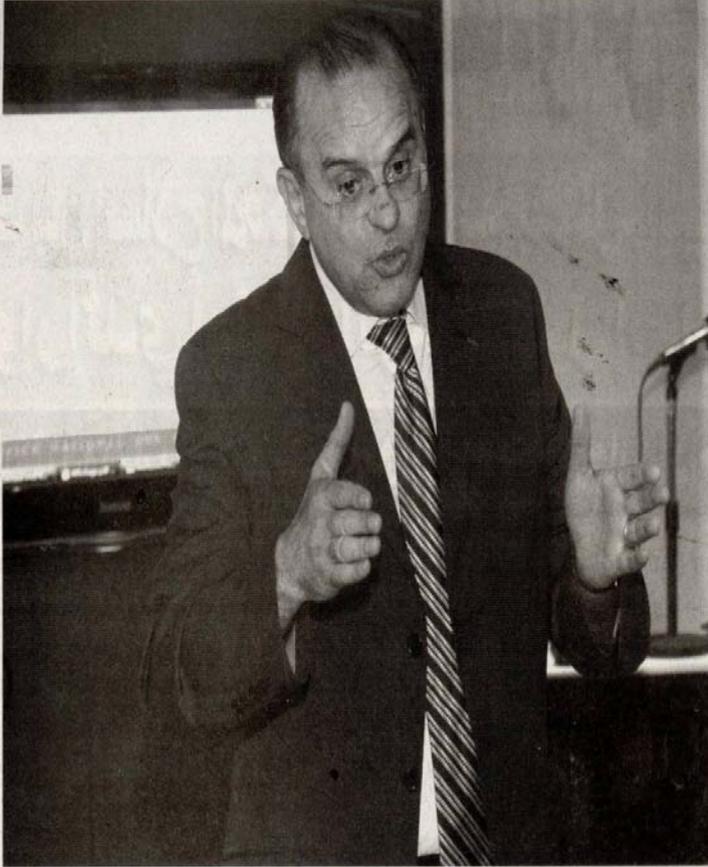


المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CORZEC - Le CRO I KXOXI
Conseil national des droits de l'Homme

بنعلو من «جنة» المطارات إلى «جحيم» السجون

اعتمدت هذه المنظمات لتبرير موقفها بخصوص الاعتقال الاحتياطي، على مقتضيات المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

تطالب العديد من الجمعيات الحقوقية، وزارة العدل والحريات، بإعادة النظر في تدابير استعمال سلطة الاعتقال الاحتياطي



محمد البويبي 87 / 71

مرت سنة كاملة على إيداع عبد الحنين بنعلو، المدير العام السابق للمكتب الوطني للمطارات، سجن «عكاشة» بالدار البيضاء. وذلك بعد اعتقاله احتياطيا على خلفيات الاختلالات المالية التي سجلها المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي. سنة كاملة قضاها بنعلو رهن الاعتقال الاحتياطي، قبل أن يقرر قاضي التحقيق، تحديد أول جلسة لمحاكمته يوم 14 فبراير الماضي، وهي الجلسة نفسها التي تقدم بها دفاعه مرة أخرى بطلب تمثيحه بالسراح المؤقت، نظرا للضمانات التي يتوفر عليها بنعلو. غير أن النيابة العامة اعترضت على ملتصق الدفاع، مبررة ذلك بضرورة الحفاظ على السير العادي للمحاكمة. خاصة أن هذا الملف يضم العديد من المتهمين يتابعون في حالة سراح.

ويتابع عبد الحنين بنعلو، رفقة مدير ديوانه، أمين برقي الليل، بنهم تتعلق باختلاس أموال عمومية والمشاركة واستغلال النفوذ، وصنع وثيقة تتضمن وقائع غير صحيحة واستعمالها، كل حسب ما نسب إليه. وذلك بناء على تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي كشف أن المكتب الوطني للمطارات عرف، خلال فترة المدير العام السابق عبد الحنين بنعلو مجموعة من المخروقات والاختلالات، مباشرة بعد صدور التقرير السنوي للمجلس، تمت إقالة بنعلو من مهامه. كما صدر قرار قضائي يقضي بمنعه من مغادرة التراب الوطني، قبل أن يتم الاستماع إليه من طرف الوكيل العام للملك في المجلس الأعلى للحسابات، ثم إحالته على غرفة الجنايات الابتدائية المختصة في جرائم الأموال باستئنافية الدار البيضاء. وفر قاضي التحقيق المكلف بجرائم الأموال. إثر ذلك بوضع بنعلو ومن معه رهن الاعتقال الاحتياطي.

وكان التقرير السنوي الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات سنة 2008، قد سجل اختلالات في تدبير مالية المكتب الوطني للمطارات خلال عهد المدير السابق عبد الحنين بنعلو، والتي كان من أهمها الإفراط في اقتناء الهدايا وبيع 10 قطع أرضية بمدينة إفران لنفسه ومسؤولين داخل المكتب، فضلا عن اقتناء وسائل نقل البات لتسهيل التحرك داخل المطارات، كلفت مبلغا إجماليا يفوق 12 مليون درهم ويتعلق الأمر بـ 70 سيارة كهربائية و20 دراجة بعجلتين أماميتين و20 سيارة من نوع «كواك»، ويتجاوز هذا العدد الحاجيات الحقيقية للمطارات، إذ لوحظ أن 50 سيارة من أصل 70 ظلت مرسومة في مراب السيارت في ظروف غير ملائمة، رغم مرور مدة طويلة على عملية التسليم. هذا بالإضافة إلى استفادة عبد

سجل التقرير، إفراطا فيه اقتناء الهدايا، إذ جرم، خلال الفترة المتراوحة ما بين دجنبر 2003 ودجنبر 2004، إن الإدارة العامة للمكتب قامت باقتناء عدد كبير من الهدايا الفاخرة، مثل المحافظ وحقائب الغولف وفسحة وسلع من البورسلين وأخرى من الكريستال

كما سجل التقرير، إفراطا في اقتناء الهدايا، إذ جرى، خلال الفترة المتراوحة ما بين دجنبر 2003 ودجنبر 2004، إن الإدارة العامة للمكتب قامت باقتناء عدد كبير من الهدايا الفاخرة، مثل المحافظ وحقائب الغولف وفسحة وسلع من البورسلين وأخرى من الكريستال، علما أنه لم يتم التأكد الفعلي من وجودها الحقيقي.

والجهة التي خصصت لها. ووصل المبلغ الإجمالي المدفوع مقابل هذه الهدايا، إلى 238 مليون سنتيم. فضلا عن أن ثمن هذه الطلبات تم دفعه عن طريق الشيكات، فإن وجهة هذه الهدايا تظل مجهولة، مادامت لا تظهر في سجلات الجرد، كما سجل التقرير وجود توثيقات غامضة، وتلاعبات في استغلال سيارات الخدمة. كما تضمن التقرير معطيات حول استفاد المدير العام السابق للمكتب بنعلو، من إقامة عائلية داخل فندق بمراتش، على حساب المكتب الوطني للمطارات طيلة الفترة الممتدة من 27 دجنبر 2007 إلى 3 يناير 2008، وحجز غرفتين لثمن الواحدة منهما 2800 درهم الليلة، بدون احتساب الرسوم، واشترى مقتنيات فاخرة من متجر «Duty Free» الموجودة بمطار محمد الخامس الدولي، على حساب المكتب الوطني للمطارات. وشملت هذه المقتنيات حقائب من ماركات مختلفة وسجائر كويتية وعطورا، بقيمة مالية تجاوزت 60 مليون سنتيم.

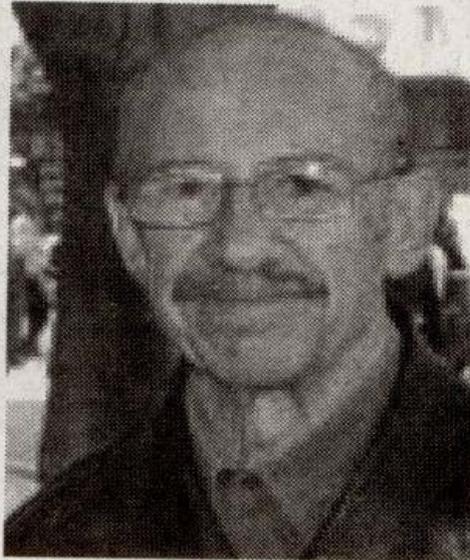


التفتيش: هناك أبرياء يقبعون وراء القضبان متابعون في إطار الاعتقال الاحتياطي

7/97

رشيدة الملاحى

وراء القضبان قبل أن يبرؤوا، ووزارة العدل أصبحت تسمى حاليا وزارة العدل والحريات، فعليها أن تضمن حرية المواطنين وتعتبر قرينة البراءة هي الأساس في جميع الحالات، وأن المبالغة في الاعتقال الاحتياطي لها مضاعفات أخرى، وذلك



أوضح محمد النشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أنه من بين القضايا المطروحة لإصلاح القضاء في المغرب، موضوع الاعتقال الاحتياطي، مؤكدا أن الدستور ينص في الفصل 119 منه، على أن كل متهم بريء

باكتظاظ السجون. «ففي رأينا يجب أن تتخذ الوزارة سلوكا في فلسفة الأحكام وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين. ففي قضايا متشابهة يتمتع البعض بمتابعة في سراح بينما يرفض في حالات أخرى». هذا، واستطرد رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، قائلا: «نعتقد أن صلاحيات قاضي التحقيق في هذا الميدان، يجب أن تكون مراقبة من جهة معينة، ونأمل في أن يخرج الورش الإصلاحي للقضاء بمقترحات تضمن استقلال القضاء وحرية وكرامة المتقاضين».

تثبت إدانته بمقرر قضائي، وينص الفصل 120 على أن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وفي أجل معقول. واعتبر النشناش أن الحرية هي الأساس والاعتقال الاحتياطي يكون مبررا، في عدم ضمانات الحضور أو تكرار العمل المتابع فيه، أو الخوف من إتلاف حجج الإثبات. أما عندنا في المغرب، فإن محاضر الشرطة القضائية تكون كافية لاعتقال المتهم، كما أن مدة الاعتقال تطول قبل أن يعرض الشخص على أنظار المحكمة. وأضاف الفاعل الحقوقي ذاته، أن عددا كبيرا من الأبرياء يقضون مدة طويلة



الخضري: لا بد من إيجاد عقوبات بديلة للاعتقال الاحتياطي

تقديراتنا، بناء على المعطيات التي بحوزتنا ما يقارب 40000 معتقل، وهذا ما يضعنا أمام أزمة حقيقية على مستوى التشريع والسياسة الجنائية، أزمة على مستوى رقابة القرارات القضائية المتخذة، أزمة على مستوى البطء في البت في الملفات، سواء بسبب قلة الموارد البشرية، أو لأسباب أخرى، قد تكون



د. ل. 97

قال عبد الإله الخضري، عن المركز المغربي لحقوق الإنسان، إن تدبير الاعتقال الاحتياطي أضحى اليوم هاجسا حقوقيا مثيرا، وقد يسبب أزمة حقيقية، تسيء إلى سمعة المغرب في ما يتعلق بصورة وضعية

موضوعية وقد تكون ذاتية. وتساءل الخضري أنه في كثير من الحالات، يتم وضع المتابع قيد تدبير الاعتقال الاحتياطي، وبعد قضائه لشهور وربما أعوام داخل أسوار السجن، يتم إطلاق سراحه، ببراءة، أو على أبعد تقدير بما قضى. مشيرا إلى أن هناك إشكالا على مستوى تبرير قرار الاعتقال الاحتياطي، حسب الجرم المرتكب، إلى جانب غياب بدائل للعقوبات السالبة للحرية. وطالب الخضري بتضافر جهود الحقوقيين والمشرع، من أجل إيجاد عقوبات بديلة لمعضلة الاعتقال الاحتياطي، بتدابير إستراتيجية قميّة بتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف.

حقوق الإنسان فيه، فضلا عن الميزانيات الضخمة، التي تترتب عنه، والمعاناة الشديدة التي تتكبدها العديد من العائلات والأسر، التي تعرض بعضها للتشريد، كما ضاع مستقبل العديد من المعتقلين على ذمة التحقيق.

واعتبر الخضري أن الاعتقال الاحتياطي اليوم أصبح يستحوذ على ما يقرب من 45 في المائة من المعتقلين في السجون المغربية، وإذا كنا نتصور أن عدد السجناء، تجاوز الطاقة الاستيعابية للسجون المغربية بأكثر من 60 في المائة حسب الإحصائيات الأكثر تفاؤلا، فإن الاعتقال الاحتياطي يمثل النسبة الأكبر في هذا الفارق المهول، إذ يبلغ حسب



بن عبد السلام: "47 في المائة من المسجونين معتقلون احتياطيون"

العدل والحريات ورئيس الحكومة، بخصوص موضوع الإفراط في أعمال تدبير الاعتقال الاحتياطي. وقال نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إن الحل يكمن في تفعيل الدستور الجديد، وخصوصا الباب المتعلق بالحقوق والحريات، والذي يتضمن جبر ضرر المعتقلين الاحتياطين الذين ظلموا.

الذي يتجاوز المدة الزمنية المنصوص عليها في القانون، وقال إن قضية أكديم إيزيك كانت مثلا على الاعتقال الاحتياطي الذي يتحول إلى اعتقال تعسفي بمجرد مرور سنة على الاعتقال. وأكد بن عبد السلام، أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تسعى جاهدة إلى الحد من هذا الاعتقال، إذ راسلت لمرات عديدة وزارة

السجون هم معتقلون احتياطيون، الشيء الذي يتسبب في اكتظاظ السجون. وشدد نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، على أن قضاة النيابة العامة يلجؤون إلى الاعتقال الاحتياطي، في حين أن هناك بدائل أخرى كالغرامات والمتابعة في حالة سراح. وندد بن عبد السلام بالاعتقال الاحتياطي

م. ب. 7/97
أكد عبد الإله بن عبد السلام نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي يتم بشكل كبير ومفرط في المغرب. وأوضح بن عبد السلام في تصريح لـ «الأخبار» أن 47 في المائة من نزلاء



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CNDH Conseil national des droits de l'Homme

الأخبار
تأكيك بالخبر اليقين

الأخبار • العدد 97 • الاثنين 11 مارس 2013

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان قال إن الدولة صرفت 200 مليار سنتيم على ضحايا سنوات الرصاص

الصابر: 18 ألف شخص استفادوا من جبر الضرر

اعترف بأن إصلاح المحكمة العسكرية جاء لملء اليأض في أجندة الحوار الذي أطلقه الرميد حول إصلاح القضاء

كشف النقاب عن 19 زيارة تفتيش لمنووية بنهاشم نتج عنها تأديب 26 حارسا داخل سجون المملكة

اعتبر أحمد الصابر، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التنويه الملكي بمقاربة المجلس وقوى المذكرات المرفوعة إلى جلالته، تشريفا للمجلس المذكور وكافة أطره وموظفيه. وأضاف الصابر في حوار أجرته معه «الأخبار» أن هذا النجاح جاء نتيجة لوتيرة عمل المجلس المراعية للمهنية وجودة المتونج. وفصل الصابر في الحوار ذاته التوجهات الكبرى لمذكرة المجلس الخاصة بالمحكمة الدستورية، وبالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، مستحضرا مقتضيات الفصل 115 من الدستور، الذي حذف عضوية وزير العدل والخريات من المجلس كآته، معتبرا ذلك، إلى جانب أمور أخرى حددها، دعامة أساسية لضمان الفصل الحقيقي للسلط، والحيلولة دون أي تدخل في أعمال الجهاز القضائي. وعن طلب المجلس الوطني لحقوق الإنسان إعادة النظر في المحكمة العسكرية الدائمة بالرباط، يقول الصابر إن مقترحات المجلس انصبت على بعض التعديلات التي تهم الاختصاص النوعي والشخصي للمحكمة العسكرية على أن تكون مختصة في وقت السلم بالنظر في المخالفات والجنح والجرائم المرتبطة بقانون الانضباط العسكري، أو بالعسكريين المتورطين في قضايا العس بأمن الدولة. وتطرق الحوار أيضا إلى عدة مواضع منها محاكمة معتقلي أكديم إيزيك أمام المحكمة العسكرية، وصور مذكرة المجلس حول إصلاح المحكمة العسكرية بالتزامن معها، كما تحدث الصابر عن تقرير مجلسه حول أوضاع السجون، وانتقاده المخطط التشريعي بخصوص الحكامة الأمنية، وكيفية تعامله مع تقرير المقرر الأممي خوان مانديز الذي اعتبر فيه أن التعذيب ما زال متواصلا في المغرب، فضلا عن العديد من التقارير التي ترسم صورة قاتمة لحقوق الإنسان بالمغرب. وفي الأخير عاد الحوار بالصابر إلى موضوع قديم، جديد يتعلق بجبر الضرر الفردي والإجماع الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

حاورته من الرباط إقبال إتهامي

■ بداية كيف تلقيت تويبه الملك محمد السادس بملكك داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟
التويبه الملكي بمقاربة المجلس وفحوى المذكرات المرفوعة إلى جلالاته، هو بمثابة تشريف للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانته الجهوية وثقافته اطرو وموظفيه الإداريين. وبشكل في الآن نفسه تحفيزا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في اتجاه الرقي باوضاع حقوق الإنسان ببلادنا، والرفع من وتيرة عمل المجلس، والحرص على تفعيل اختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث للمجلس الوطني، ومراعاة المهينة وجودة المنتج.

■ ما هي التوجهات العامة للمذكرة الخاصة بالحكمة الدستورية؟
لقد تصورت التوجهات الكبرى لمذكرة المجلس الخاصة بالحكمة الدستورية حول:
• مسطرة اختيار المرشحين لعضوية المحكمة الدستورية، والذين سينتخبون من طرف البرلمان يعرفته مع الإشارة إلى نظام حالات التناهي واختصاصات المحكمة الدستورية وسيرها الإداري.
• ادوار المحكمة الدستورية في ما يتعلق بقرارات المطالبة للدستور، سواء على مستوى القوانين التنظيمية أو القوانين العادية، وأيضا النظام الداخلي لغرفتي البرلمان.
• المنازعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب واعراض مجلس المستشارين.
• الحالات المتعلقة بفقادان الصفة البرلمانية ومراقبة صحة عمليات الاستفتاء.
• إجراءات نظر الدفع وفق ما ورد في الفصلين 73 و 79 من الدستور الجديد.
• صلاحيات المحكمة الدستورية في مراقبة صحة مسطرة مراجعة الدستور عبر الطريق البرلماني.
• المطالبة بالدستورية للأجهزة الداخلية للمجالس المحدثة بقانون تنظيمي، من قبيل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والنظام الداخلي للمجلس الأعلى للأمن.

■ أما بالنسبة إلى المذكرة المتعلقة بالدفع بعدم الدستورية، فإن مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان تروم المسار الإيجابي، واقترح المجلس في هذا الصدد وضعتين:
الاولى، تم الفحص المسبق لقبول الدفع امام المحكمة الدستورية.
والثانية، القيام بفحص مزدوج لقبول على مستوى المحاكم، علما أن المجلس الوطني يحيد الوضعية الاولى المتميزة بإيجابية تسهيل ولوج المتقاضين إلى القضاء الدستوري، والتملك السهل للمسار الإجرائي للدفع بعدم الدستورية.

■ وماذا عن المذكرة الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؟
لقد حرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مقترحه المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية على أن يعكس القانون التنظيمي مجموعة من القواعد الضامنة لاستقلالية المجلس إداريا وماليا، مع استحضار مقتضيات الفصل 115 من الدستور، الذي حذف عضوية وزير العدل والحريات في المجلس الأعلى للسلطة القضائية، واستعرضت مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان مقترحات تم انتخاب ممثلي القضاء، وكيفية الانتخاب، وضمان تمثيلية تناسبية للقاضيات، إعمالا لمقتضيات الدستور في مجال المناصفة. وفيما يتعلق باختصاصات المجلس الأعلى للسلطة القضائية، فإن المجلس يقترح في هذا الباب أن تناط بهذا المجلس خمس وظائف أساسية تهم تدبير المسار المهني للقضاة، والوظيفة الاستشارية بخصوص مشاريع القوانين الحالية عليه، ووظيفة الدراسات، ووظيفة المراقبة والاقتصاص والتفتيش، ووضع مونة أخلاقيات المهنة، ونشر الاجتهاد القضائي.

■ كما تناولت أيضا مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المسطرة التأديبية، مع اعتبار أي إخلال للقاضي بواجب الاستقلال والتجرد خطأ مهينا جسيما، وإقرار الضمانات الكافية في الطعن ضد القرارات المتعلقة بالوضعية الفردية أمام أعلى هيئة قضائية وإدارية بالمملكة.
■ هل يمكن القول إنه بهذه الإصلاحات سيتم حق الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية؟
■ هل يمكن القول إنه بهذه الإصلاحات سيتم حق الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية؟
■ هل يمكن القول إنه بهذه الإصلاحات سيتم حق الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية؟

قضاة وإدارية بالمملكة. ومن أجل ترقية المجلس الأعلى للسلطة القضائية وتعزيز استقلاله، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقترح توزيع مهام التفتيش، إذ يصبح تفتيش القضاة حكرا على المجلس الأعلى للسلطة القضائية، على أن تتولى وزارة العدل والحريات مهام التفتيش الإداري لموظفي المحاكم وكتابة الضبط. أما على مستوى تنظيم سير أشغال المجلس الأعلى للسلطة القضائية، فإن المجلس اقترح الأجهزة التالية: جمعية عامة تداولية في مجالات اختصاصات المجلس،

باستثناء بعض حالات الاختفاء القسري العالقة، يمكن القول إجمالا بأن ملف الانتهاكات الجسيمة فيه طريقه إلى الطيب، غير أنه تجدر الإشارة أيضا إلى أن مقومات وضمانات عدم التكرار المؤسسية والتشريعية ما زالت أوراها مفتوحة

■ هل يمكن القول إنه بهذه الإصلاحات سيتم حق الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية؟

■ هل يمكن القول إنه بهذه الإصلاحات سيتم حق الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية؟
■ هل يمكن القول إنه بهذه الإصلاحات سيتم حق الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية؟
■ هل يمكن القول إنه بهذه الإصلاحات سيتم حق الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية؟

■ هل يمكن القول إنه بهذه الإصلاحات سيتم حق الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية؟
■ هل يمكن القول إنه بهذه الإصلاحات سيتم حق الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية؟

بالنظر إلى التهم المنسوبة للمتهمين، وما ورد في مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المحكمة العسكرية الدائمة ما هو إلا إسهام من المجلس في تنزيل مقتضيات الفصل 126 من الدستور الجديد، الذي ينص على عدم جواز إحداث محاكم استثنائية.

■ ولكن هناك من يقول إن مذكرتك حول إصلاح المحكمة العسكرية جاءت متزامنة مع محاكمة أكديم إزيك؟
حين استغلنا على المذكرة المتعلقة بمشروع القانون المرتبط بحصانة العسكريين، والذي أحيل علينا من طرف

باستثناء بعض حالات الاختفاء القسري العالقة، يمكن القول إجمالا بأن ملف الانتهاكات الجسيمة فيه طريقه إلى الطيب، غير أنه تجدر الإشارة أيضا إلى أن مقومات وضمانات عدم التكرار المؤسسية والتشريعية ما زالت أوراها مفتوحة

طرف البرلمان قصد إبداء الرأي فيه، تبين لنا بصفة تلقائية أنه لا بد أن نتهم بالمحكمة العسكرية الدائمة، خاصة أن هذه المحكمة لم تكن ضمن أجهزة الحوار الوطني لإصلاح القضاء، وحيدا أو نملا للبياض في هذا الحوار حول إصلاح القضاء، وبالتالي، هدرج المذكرة في إطار الإصلاح المؤسساتي.

■ هل أنتم مهتمون باقتراح وزارة العدل توثيق اعترافات المتهمين بالصوت والصورة؟
■ هل أنتم مهتمون باقتراح وزارة العدل توثيق اعترافات المتهمين بالصوت والصورة؟
■ هل أنتم مهتمون باقتراح وزارة العدل توثيق اعترافات المتهمين بالصوت والصورة؟

■ هل أنتم مهتمون باقتراح وزارة العدل توثيق اعترافات المتهمين بالصوت والصورة؟

المجلس الوطني اتفاقية شراكة مع كلية الآداب بالرباط، وموجهها يستلم المجلس الوطني لحقوق الإنسان حوالي 6000 عنوان من منشورات الكلية لتسليمها إلى المندوبية العامة للسجون قصد توزيعها على السجون، من أجل تنمية المكتبات الحالية، اقتناعا منه بأن التثقيف جزء من التأهيل.

■ المقرر الأممي خوان ماندين اعتبر في تقريره أن التعذيب متواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟

■ تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟

■ تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟

مبدئيا ليس هناك حقوقه واحد فيه العالم يقبل بوجود محاكم استثنائية، الضعيفة من حيث الضمانات، غير أنه لابد من التذكير بأنه لا يوجد أي مقتضاه دولي يمنع المحاكم العسكرية، وحتى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا يمنع هذا النوع من المحاكم

■ تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟

■ تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟

■ تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟

■ تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟

■ تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟

■ تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟

■ تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟
تواصل في المغرب، ما موقفك مما قال؟



إذا ما عدنا قليلا إلى الوراء، هل لنا أن نعرف إن كان جبر الضرر الفردي والإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قد انتهى؟
لقد حددت الهيئة الأسس المعتمدة في تقدير التعويضات وطرق الاحتساب، مع إعمال مقارنة النوع الاجتماعي بالنسبة إلى الضحايا النساء. وقد بلغ عدد المستفيدين من التعويض إلى حد الآن 18032 مستفيدا، وبمبلغ إجمالي وصل إلى حد الآن إلى 813.345.215.00 درهمًا علما أن هيئة التحكيم المستقلة سبق لها أن قامت بتعويض 7700 مستفيد. أما بالنسبة إلى التغطية الصحية، فقد بلغ عدد المستفيدين 15187 مستفيدا. وفي مجال الإدماج الاجتماعي تم إدماج 1268 ضحية بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي الجانب المتعلق بتسوية الأوضاع الإدارية والمالية تمت تسوية 339 حالة. وإذا أضفنا المبالغ المرصودة لضحايا سنوات الرصاص على شكل تعويضات، سواء من هيئة الإنصاف والمصالحة أو من هيئة التحكيم المستقلة سنصل إلى مبلغ 200 مليار سنتيم.

■ وماذا عن ملفات الاختفاء القسري؟

باستثناء بعض حالات الاختفاء القسري العالقة، يمكن القول إجمالاً بأن ملف الانتهاكات الجسيمة في طريقه إلى الطي، غير أنه تجدر الإشارة أيضا إلى أن مقومات وضمانات عدم التكرار المؤسساتية والتشريعية ما زالت أوراها مفتوحة، وهذا يتجاوز بطبيعة الحال اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لأنها من صميم مهام الفرقاء السياسيين والاجتماعيين. أما فيما يتعلق بملف الاختفاء القسري، فاود الإشارة إلى أن فريق العمل الأممي المكلف بالاختفاءات القسرية وغير الطوعية، قد وقف في تقريره الأخير المتعلق بمتابعة زيارته للمغرب، المقدم يوم 4 مارس الجاري أمام مجلس حقوق الإنسان، على التعاون الإيجابي للحكومة المغربية معه، وأشاد بعمل ومجهود هيئة الإنصاف والمصالحة في هذا المجال، وخاصة برنامجها الخلاق - حسب وصفه- من حيث جبر الأضرار وكشف الحقيقة.



Mémoire du CNDH relatif à la Cour Constitutionnelle



**Les propositions concernant
la procédure d'élection
des membres, l'organisation
de la Cour et son fonctionnement,
la configuration des attributions
et l'organisation administrative**



Conseil National des Droits de l'Homme a présenté à Sa Majesté le Roi, dernièrement, trois rapports thématiques, et ce en vertu de l'article 24 du Dahir portant création de ce Conseil.

Ces rapports, adoptés à la quatrième session ordinaire, portent sur les contributions du Conseil à certaines réformes législatives induites par la nouvelle constitution.

Le premier rapport est relatif à la Cour constitutionnelle. Il présente les contributions du CNDH relatives à l'organisation et au fonctionnement de la Cour, ainsi qu'au statut de ses membres et à la procédure à suivre devant cette haute juridiction, chargée de veiller au respect de la Constitution et à la régularité des élections législatives.

16 886/11

LIRE EN PAGE 4



Mémorandum du CNDH relatif à la Cour Constitutionnelle

Les propositions concernant la procédure d'élection des membres, l'organisation de la Cour et son fonctionnement, la configuration des attributions et l'organisation administrative

Le Conseil National des Droits de l'Homme a présenté à Sa Majesté le Roi, dernièrement, trois rapports thématiques, et ce en vertu de l'article 24 du Dahir portant création de ce Conseil.

Ces rapports, adoptés à la quatrième session ordinaire, portent sur les contributions du Conseil à certaines réformes législatives induites par la nouvelle constitution.

Le premier rapport est relatif à la Cour constitutionnelle. Il présente les contributions du CNDH relatives à l'organisation et au fonctionnement de la Cour, ainsi qu'au statut de ses membres et à la procédure à suivre devant cette haute juridiction, chargée de veiller au respect de la Constitution et à la régularité des élections législatives.

Dans l'exposé des motifs précédant ses propositions, le CNDH affirme qu'il accorde un intérêt particulier et légitime à la question de la justice constitutionnelle. Le Conseil compte contribuer au débat public relatif à la réforme de la justice en présentant ce mémorandum qui porte sur la loi organique relative à la Cour constitutionnelle.

Il précise que les propositions contenues dans le mémorandum ont été conçues sur la base des différents référentiels normatifs et déclaratifs aux niveaux national et international. Une étude de textes juridiques comparés régissant les cours constitutionnelles dans plusieurs pays démocratiques a été également effectuée, pour rapprocher les propositions présentées dans ce mémorandum des bonnes pratiques en vigueur dans ces pays.

Le deuxième rapport porte sur les propositions du Conseil relativement aux modalités de fonctionnement de «l'exception d'inconstitutionnalité», qui permet à la personne partie à un procès de soulever l'inconstitutionnalité d'une loi.

Le troisième rapport porte sur la réforme du tribunal militaire et présente des propositions relatives à la mise en conformité des textes en vigueur avec les dispositions de la Constitution et les engagements internationaux du Royaume.

Propositions concernant la procédure de sélection des membres élus par le parlement

Les propositions du CNDH portant sur la loi organique relative à la Cour constitutionnelle, sont présentées ci-après :

Le CNDH considère que toute proposition qui porte sur la procédure de sélection des membres élus par le parlement doit être basée sur les dispositions des articles 10 et 130 de la Constitution. Il est également proposé à ce que la procédure de sélection des membres soit introduite dans les règlements intérieurs des deux chambres parlementaires.

Dans ce cadre, le CNDH propose deux scénarii décrits comme suit :

Les étapes du premier scénario :

- Lancement par le président de chaque chambre parlementaire d'un appel à candidatures
- Dépôt de candidatures auprès du bureau de chaque chambre
- Sélection préliminaire des candidats par le bureau et sur dossier en se basant essentiellement sur les qualifications requises par l'article 130 de la Constitution

- Entretien avec les candidats ayant été admis par la sélection préliminaire

Election des candidats présentés par le bureau (ratio 3 candidats pour chaque siège) et selon la majorité de 2/3 conformément aux dispositions de l'article 130 de la Constitution.

En cas d'égalité il est proposé de prévoir des règles pour départager les candidats par âge ou par tirage au sort.

La même procédure est applicable en cas de renouvellement.

Le deuxième scénario est identique au premier sauf pour la première étape où le CNDH propose à ce que les candidatures soient soumises par les groupes

parlementaires ainsi que par les groupements parlementaires

Dans les deux scénarii, et pour la première élection, il est proposé de réserver un siège au moins aux femmes au niveau de chaque chambre parlementaire.

Propositions concernant l'organisation de la Cour Constitutionnelle

Vu l'approche adoptée dans l'élaboration de cet avis, le CNDH s'est contenté de formuler quelques propositions portant essentiellement sur la refonte des incompatibilités selon deux paramètres :

- l'élargissement des incompatibilités déterminé par la constitutionnalisation des instances de protection, de promotion des droits de l'homme, de bonne gouvernance, de régulation, de promotion du développement humain et durable et de la démocratie participative.
- la nécessité de prendre en compte les incompatibilités parlementaires (prévues dans la loi organique 27.11) comme un seuil à partir duquel il est proposé de reformuler les incompatibilités liées à l'exercice de la fonction de membre de la Cour constitutionnelle

Sur la base des paramètres précités, le CNDH propose à ce que les fonctions de membre de la Cour constitutionnelle soient incompatibles avec :

- Celles de membre du gouvernement, de la Chambre des représentants, de la Chambre des conseillers, du conseil supérieur du pouvoir judiciaire, du conseil économique, social et environnemental, des instances de protection, de promotion des droits de l'homme, de bonne gouvernance, de régulation, de promotion du développement humain et durable et de la démocratie participative.
- l'exercice de toute autre fonction publique ou mission publique élective ainsi que de tout emploi salarié dans les sociétés dont le capital appartient pour plus de 50% à une ou plusieurs personnes morales de droit public, ou de toute autre fonction dans une société anonyme dont le capital appartient directement ou indirectement pour plus de 30% à l'Etat, ou à une ou plusieurs personnes morales de droit public, ou dans les sociétés et

entreprises dans lesquelles l'Etat, les établissements publics, ou les collectivités territoriales, possèdent, séparément ou conjointement, directement ou indirectement, un pouvoir prépondérant de décision.

- l'exercice de fonctions non représentatives rémunérées pour un Etat étranger, une organisation internationale ou une organisation internationale non gouvernementale
- l'exercice de la profession d'avocat

Le CNDH propose à ce que les membres peuvent exercer, à titre bénévole, des fonctions d'enseignement et de recherche qui, de l'avis de la Cour, ne seraient pas incompatibles avec l'obligation de réserve.

Cette proposition vise à permettre aux membres de contribuer au développement de la doctrine, à l'enrichissement de la jurisprudence par la recherche académique et au développement de l'enseignement de droit constitutionnel

Cette proposition vise à permettre aux membres de contribuer au développement de la doctrine, à l'enrichissement de la jurisprudence par la recherche académique et au développement de l'enseignement de droit constitutionnel

Propositions concernant le fonctionnement de la cour constitutionnelle

S'inscrivant dans la logique de l'élargissement d'accès à la justice constitutionnelle, et après étude de plusieurs expériences comparées, le CNDH propose de maintenir la règle de la tenue des audiences de la Cour constitutionnelle à huis clos avec l'exception de publicité de l'audience réservée à l'examen de l'exception d'inconstitutionnalité par la Cour constitutionnelle, sauf dans des cas exceptionnels à définir dans le règlement

intérieur de la Cour constitutionnelle.

La deuxième proposition vise à doter la future cour constitutionnelle d'outils lui permettant de mieux gérer les défis interprétatifs liés à la mise en oeuvre de la

constitution. Cette proposition consiste à accorder aux membres de la Cour constitutionnelle le droit de publier leurs opinions individuelles.

En ce qui concerne la mise en oeuvre de cette proposition, le CNDH propose la publication des opinions individuelles dans un recueil annuel édité par la Cour constitutionnelle

Propositions concernant la configuration des attributions

Le CNDH a identifié un «bloc hérité» des compétences qui doivent être attribuées conformément à la constitution à la future constitutionnelle : Il s'agit des décisions de conformité à la constitution (lois organiques, lois ordinaires, RI des deux chambres), l'examen des cas prévus à l'article 73 de la constitution, l'examen des fins de non recevoir prévu à l'article 79 de la constitution, le contentieux des élections des membres de la Chambre des représentants et de la Chambre des conseillers, la perte de la qualité de membre du Parlement et le contrôle de la régularité des opérations du référendum.

Le CNDH constate également que des nouvelles attributions ont été dévolues à la Cour constitutionnelle, à savoir l'exception d'inconstitutionnalité et le contrôle de régularité de la procédure de révision de la constitution par voie parlementaire.

Ainsi, et afin de garantir la conformité constitutionnelle des actes des institutions à créer par des lois organiques (ex : le conseil national des langues et de la culture marocaine, le CESE) et le règlement intérieur du conseil supérieur de sécurité, le CNDH propose d'attribuer explicitement cette compétence à la Cour constitutionnelle dans sa loi organique, sachant que dans l'état actuel, et en vertu de l'article 37 de la loi organique n° 60-09 le règlement intérieur du conseil économique et social est soumis au conseil constitutionnel pour s'assurer de sa conformité à la constitution et à la loi organique régissant le conseil économique et social.

Conscient de fait que l'élargissement des droits constitutionnellement garantis, constitue une opportunité stratégique pour fixer des «objectifs de valeur constitutionnelle» qui constitueront, à travers la dynamique créatrice de la jurisprudence constitutionnelle, des vecteurs pour la production législative, le CNDH propose d'étendre le domaine des décisions de conformité à la constitution à l'examen des «missions inconstitutionnelles» afin d'assurer l'effectivité et la mise en oeuvre par la loi des dispositions constitutionnelles prévoyant les objectifs précités.

Propositions concernant l'organisation administrative de la Cour constitutionnelle

Afin de gérer la forte demande sur la justice constitutionnelle, le CNDH propose la création d'un corps d'assistants des membres de la Cour constitutionnelle à l'instar des référendaires de la cour constitutionnelle belge et le corps des letrados du tribunal constitutionnel espagnol. Cette proposition capitalise également sur la pratique actuelle basée sur l'article 41 de la loi organique relative au conseil constitutionnel qui prévoit la possibilité de placer des magistrats et des fonctionnaires en position de détachement auprès du conseil constitutionnel.

Dans le même sens, et afin de renforcer la dimension managériale dans l'administration de la justice, le CNDH propose de renforcer le rôle du Secrétariat général de la cour constitutionnelle notamment en matière de la gestion des requêtes adressées à la Cour.

Nous publierons, dans notre prochaine édition, le mémorandum du CNDH relatif à l'exception d'inconstitutionnalité.

4 / 16586



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

Entretien avec Driss El Yazami, président du CNDH

«Nous avons une fonction de veille, de proposition, d'alerte, la protection des droits et de conseil»

Le président du CNDH, Driss El Yazami, appelle à l'accélération du processus des réformes en matière de promotion des droits de l'Homme. Certes, il estime que des efforts considérables ont été déployés par le Maroc, mais il considère qu'il reste beaucoup à faire, surtout sur le plan législatif.

Le défi est énorme d'autant plus que près du tiers des articles de la Constitution porte sur les droits de l'Homme. Le président du CNDH demande que les recommandations du Conseil soient prises en considération dans le processus d'élaboration des lois.

Le Matin : S.M. le Roi se félicite de l'esprit, de la démarche et de la teneur des rapports thématiques du Conseil national des droits de l'Homme. Comment se fait le choix des dossiers qui font l'objet d'étude de la part du Conseil ?

Driss El Yazami : Le plan d'action stratégique du CNDH, adopté lors de sa première plénière en octobre 2011, a défini sept grands axes de travail, notamment la participation au débat public en vue de mettre en œuvre les dispositions constitutionnelles en matière des libertés, des droits fondamentaux et en matière de démocratie participative. Ce choix est conforme aux prérogatives du CNDH, telles que

81 / 14978

définies dans de nombreux articles qui lui donnent pour missions de veiller à l'harmonisation du droit interne avec la législation internationale des droits de l'Homme et du droit international humanitaire, de prêter assistance au gouvernement et au Parlement dans le domaine des droits de l'Homme et de contribuer au débat sociétal pluraliste. Nous avons donc engagé plusieurs chantiers à la fois, en donnant la priorité à des thématiques que les membres ont déterminées comme centrales. D'abord la parité, d'où notre étude sur l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les discriminations, déjà publiée et le memorandum qui en est issu, et nos travaux sur le Conseil de la famille et de l'enfance. Notre rapport sur cette question est en cours de finalisation. La jeunesse ensuite pour des raisons évidentes : la moitié de notre population a moins de 25 ans et son intégration dans tous les domaines doit être, comme l'a rappelé le discours royal du 20 août 2011, érigée comme une priorité nationale. Nous nous exprimerons d'ailleurs bientôt sur le sujet. Enfin, la justice, qui constitue, aux côtés des pouvoirs exécutif et législatif, le troisième pilier de toute démocratie qui se respecte. Dans cette démarche, nous avons toujours à l'esprit en premier lieu les dispositions constitutionnelles, ensuite le droit international des droits de l'Homme et enfin les propositions et avis de la société civile marocaine et des organisations internationales non gouvernementales. Par ailleurs, nous procédons toujours à une étude des bonnes pratiques internationales sur le sujet considéré, en donnant une sorte de priorité aux législations européennes, compte tenu du statut avancé du Maroc avec l'Union européenne et

son statut de partenaire pour la démocratie de l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe.

Comment ces rapports peuvent-ils aider à promouvoir la situation des droits de l'Homme au Maroc ?

La consolidation de l'État de droit au Maroc ne peut se faire, nous semble-t-il, que par une mise en œuvre aussi rapide que possible des dispositions constitutionnelles en matière des droits de l'Homme, la poursuite et l'approfondissement du dialogue interactif entrepris avec les mécanismes onusiens des droits de l'Homme et, enfin, une vigilance continue quant à la cohérence globale de nos politiques en la matière. En ce qui concerne la Constitution, nous entendons jouer notre rôle : nous exprimons en notre âme et conscience, mais en dernier ressort, il revient aux pouvoirs exécutif et législatif d'élaborer les lois nécessaires, aussi rapidement que possible, en éclairant leur décision à la lumière de nos avis, mais aussi ceux des acteurs de la société civile, des autres institutions constitutionnelles et de la délibération citoyenne. Près du tiers des articles de la Constitution porte sur les droits de l'Homme : le défi est donc énorme et le plus tôt serait le mieux. Je rappelle à cet égard que la mise en œuvre du statut avancé, dont dépend notre développement économique aussi, est fonction de ces réformes, notamment celle du secteur de la justice. De mon point de vue, le Royaume a fait, avec raison, le choix de l'arrimage à l'Union européenne, mais ce choix exige un pilotage stratégique. Quant à nos engagements internationaux, je rappelle que, là aussi, c'est un choix volontaire. Le droit international des



droits de l'Homme n'est pas un supermarché, où l'on peut choisir selon son humeur. Je me félicite à cet égard que la Délégation interministérielle des droits de l'Homme (DIDH) ait élaboré un plan de suivi de la mise en œuvre des recommandations de l'Examen périodique universel, des organes des traités et des procédures spéciales. La feuille de route est donc claire et nous devons apprendre à interagir avec ces mécanismes de manière sereine et professionnelle : quel que soit le pays, ces mécanismes relèvent toujours les avancées et les dysfonctionnements et présentent des recommandations en fonction des standards internationaux les plus élevés. L'essentiel est de veiller à pointer soi-même ce qui ne marche pas, ce qui doit être réformé et d'engager le processus de réformes. C'est ce qu'attend de nous la communauté internationale et c'est ce que nous faisons. Quant à la cohérence globale, l'enjeu est de veiller à ce que toutes les actions menées par notre pays, et elles sont nombreuses, soient intégrées dans une vision générale, pour éviter la duplication des activités, tirer les leçons des bonnes pratiques, mutualiser les ressources humaines et financières, etc. Le Maroc a élaboré au travers d'un long processus participatif un Plan national d'action pour la démocratie et les droits de l'Homme. Ce plan a été présenté par l'ancien CCDH et feu Mohamed Tayeb Naciri, ministre de la Justice, au premier ministre Abbas El Fassi en septembre 2010. Le plan a été enrichi à la lumière de la réforme constitutionnelle, grâce aux efforts conjugués du CNDH et de la DIDH, et présenté à nouveau à l'ancien chef du gouvernement. Récemment, il a été revu par les services du ministre de la Justice et des libertés et validé. Il n'attend plus que son adoption officielle par le gouvernement.

Le rapport en lien avec la réforme du tribunal militaire préconise la mise en conformité des textes en vigueur avec les dispositions de la nouvelle Constitution et les engagements internationaux du Royaume. Concrètement, quelles sont les remarques relevées à propos de l'actuelle législation qui date de 1956 ?

Le rapport du CNDH sur le tribunal militaire a proposé plusieurs solutions juridiques visant à pallier les lacunes constatées au niveau de la législation régissant ces tribunaux. À cet effet, le CNDH a proposé de redéfinir la compétence du tribunal militaire, afin que ce tribunal soit compétent en temps de paix, à l'égard des militaires qui ont commis des infractions au code de justice militaire, à la discipline militaire, porté atteinte à la sûreté de l'État, ou commis des actes qualifiés de terroristes par le Code pénal.

Dans la même logique, et afin de mettre en œuvre les dispositions constitutionnelles en matière de l'indépendance du pouvoir judiciaire, le CNDH a proposé que la liste des officiers et sous-officiers réunissant les conditions légales pour être appelés à siéger comme juges au tribunal militaire, actuellement établie par l'autorité gouvernementale chargée de la défense, soit soumise préalablement au Conseil supérieur du pouvoir judiciaire afin de les nommer selon les mêmes conditions que celles prévues pour les magistrats ordinaires.

Je tiens à rappeler, enfin, que les propositions du CNDH s'inscrivent également dans une logique plus globale d'harmonisation de notre législation nationale avec le droit international des droits de l'Homme, conformément aux engagements de notre pays en la matière.

Quels sont les rapports en cours de préparation par le CNDH ?

Nous travaillons toujours sur la justice et présenterons d'autres recommandations. Nous avons finalisé à cet égard une étude sur la médecine légale, qui sera rendue publique très bientôt. Les projets de rapports sur le Conseil de la jeunesse et de l'action associative et le Conseil de la famille et de l'enfance ont été présentés aux membres du Conseil, qui en ont débattu et qui doivent présenter par écrit leurs amendements, mais les grandes lignes ont été adoptées lors de la quatrième plénière. Nous publions dans peu de temps notre troisième rapport de visite aux lieux de privation de liberté et qui concerne, après les prisons et les hôpitaux psychiatriques, les Centres de sauvegarde de l'enfance. D'autres collègues travaillent sur le droit d'accès à l'information, la liberté de la presse, la liberté associative, les



Driss El Yazami.

Ph. Kartouch

droits des migrants et des réfugiés, les droits des personnes âgées. Tous ces sujets donneront lieu à de nouveaux rapports dans les prochains mois.

Quel rôle, selon vous, incombe au gouvernement pour promouvoir la situation des droits de l'Homme tant sur le plan législatif que celui des actions concrètes ?

Comme toutes les autres instances constitutionnelles, créées ou à venir, nous n'avons pas à dicter en aucune manière à un gouvernement légitime, issu d'élections régulières, ce qu'il doit faire. Mais nous avons, conformément à la Constitution et aux critères de Paris, qui définissent le rôle des institutions nationales des droits de l'Homme, une fonction de veille, de proposition, d'alerte, de protection des droits, d'assistance et de conseil. C'est dans ce cadre que nous demandons que nos recommandations soient prises en considération dans le processus d'élaboration des lois. Non pas prises à la lettre et adoptées comme telles, mais sérieusement discutées. Sur le plan concret, nous insistons sur les recommandations de nos divers rapports d'enquête sur les centres de privation de liberté.

Ces conclusions ont été élaborées au terme d'enquêtes rigoureuses et ont été soigneusement pesées. Nous n'attendons pas des années pour faire le point sur l'état de leur mise en œuvre.

De même, il y a, comme je l'ai indiqué lors de l'intervention du CNDH devant le Conseil des droits de l'Homme à Genève lors du dialogue interactif avec M. Mendez, des actions urgentes à entreprendre comme l'accélération du processus du dépôt des instruments de ratification de la Convention de protection de toutes les personnes contre la disparition forcée et ceux de l'adhésion au Protocole facultatif à la Convention contre la torture (OP-CAT) et l'initiation d'un processus de consultation inclusif avec toutes les parties prenantes pour la mise en place du mécanisme national de prévention de la torture.

Votre avis en tant qu'instance constitutionnelle est-il suffisamment sollicité par le gouvernement et le Parlement, comme c'est prévu dans le cadre de la Constitution ?

Oui. Nous avons été presque systématiquement sollicités par des ministres et par le Parlement, comme lors de l'adoption de la loi sur les garanties données aux militaires ou lors des journées de réflexion sur la parité. D'autres ministres ont montré une très grande réactivité à nos rapports, comme M. El Ouardi, lors de l'élaboration et de la publication de notre rapport sur la santé mentale. L'attention donnée à notre rapport sur les prisons n'a pas été en revanche à la hauteur du constat établi et des graves problèmes soulevés et auxquels il faudrait remédier.

La réforme de ce secteur est, comme indiqué clairement dans le titre du rapport, une responsabilité de tous les départements ministériels et non pas seulement de la Délégation générale à l'administration pénitentiaire. ■

Entretien réalisé par Jihane Gattloui